

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٣١ أغسطس ٢٠٢١

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تنشر قواعد المنشأ الوطنية

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة") إرشادات خاصة بقواعد المنشأ الوطنية باللغة العربية.

ويُذكر أنّ قواعد المنشأ الوطنية الجديدة قد دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 2 يوليو 2021، ومن المتوقع أن يُعمل بها إلى حين صدور وسريان قواعد منشأ خليجية موحّدة.

وتقدّم هذه الإرشادات لمحة عامة مفصّلة على القواعد والشروط التي يجب استيفاؤها لأغراض تطبيق المعاملة التفضيلية على المنتجات، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية.

ويُعتبر إصدار قواعد المنشأ الوطنية من قبل المملكة تطوراً هاماً في سياق عمل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي. وعليه، يتعيّن على كلّ من المستوردين في المملكة والمصنّعين/ المصدّرين في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إجراء تقييم دقيق للأنشطة الصناعية وسلاسل التوريد المرتبطة بها وفقاً للشروط المقررة.

شروط التحقق من إثبات المنشأ

1. يلتزم المستورد بتقديم ضمان نقدي أو مصرفي يغطي قيمة الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المتعلقة بالسلع التي تمّ طلب تطبيق المعاملة التفضيلية عليها.

2. يجب أن يكون الضمان المصرفي صادراً عن بنك خاضع لرقابة البنك المركزي في المملكة.

3. يحقّ للمستورد، خلال (90) يوماً من تاريخ الإفراج عن السلع، التقدم بطلب استرداد قيمة الضمان النقدي أو الإفراج عن الضمان المصرفي المقدم، من خلال التقدّم بطلب الاسترداد المُتاح على الموقع الإلكتروني للهيئة، على أن يتضمّن الطلب ما يلي:

- ✓ شهادة المنشأ
- ✓ الفواتير المرتبطة بالسلع.
- ✓ شهادة مصدقة تبين نسبة التوطين (وتكون صادرة عن الجهة المختصة في بلد المنشأ).
- ✓ تقرير من محاسب قانوني مُعتمد في بلد المنشأ (لديه فرع في المملكة ومسجل ومرخص من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين) يوضح نسبة القيمة المضافة وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية.

4. يجوز للهيئة طلب أي مستندات إضافية ويحق لها، بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة في المملكة، التحقق من صحة جميع المستندات، وذلك من خلال زيارة المنشآت التي تقوم بتصنيع السلع والمنتجات في دول مجلس التعاون الخليجي أو الاستعانة بطرف ثالث للتحقق منها.

5. كما يكون لدى المستورد الحق في الاعتراض على قرار الهيئة الصادر بموجب قانون (نظام) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي.

من المتوقع أن تؤدي هذه التقييمات إلى وجود حالات لا يتم فيها استيفاء قواعد المنشأ، وبالتالي فقد تخضع السلع المشحونة إلى المملكة لرسوم جمركية (تصل إلى 25% على منتجات معينة). وعليه، يتعين على الأعمال تقييم التغييرات المحتملة في أنشطتها لمواكبة التطورات الجديدة على صعيد قواعد المنشأ والاستمرار في إدخال المنتجات إلى المملكة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تنشر الدليل الإرشادي الخاص بالتجارة الإلكترونية

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") النسخة العربية من الدليل الإرشادي الخاص بالتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ("المملكة").

ويهدف الدليل الإرشادي إلى تقديم المزيد من التوضيحات بشأن قواعد ضريبة القيمة المضافة المطبقة على معاملات الأعمال المشاركة في أنشطة التجارة الإلكترونية في المملكة. ويشمل ذلك تحديد المعاملة الضريبية ومكان التوريد ومسؤولية احتساب ضريبة القيمة المضافة على المبيعات التي تدرج في إطار التجارة الإلكترونية، والتي يتم تقديمها للعملاء في المملكة.

وعليه، يتعين على الأعمال المشاركة في أنشطة التجارة الإلكترونية في المملكة الاطلاع على الدليل الإرشادي لتحديد مدى قيامها باحتساب ضريبة القيمة المضافة على معاملاتها بشكل صحيح.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تنشر النسخة الإنجليزية من الدليل الإرشادي للجهات الحكومية

نشرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") النسخة الإنجليزية من الدليل الإرشادي للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية ("المملكة")، والذي كان قد صدر في وقت سابق باللغة العربية.

ويهدف الدليل الإرشادي إلى تزويد الجهات الحكومية بتوضيحات فيما يتعلق بتفسير النشاط الاقتصادي لأغراض ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى المعاملة الضريبية للمعاملات بين الأشخاص وتلك الجهات.

كما يقدم الدليل معلومات حول معاملة ضريبة القيمة المضافة للأنشطة التي تقوم بها الجهات الحكومية، وخاصة تلك الخاضعة لضريبة القيمة المضافة وتلك التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

جمارك دبي تطرح دليلاً إرشادياً متكاملاً لخدماتها الجمركية خلال معرض إكسبو 2020 دبي

أطلقت جمارك دبي دليلاً إرشادياً متكاملاً لجميع الخدمات والتسهيلات التي تقدّمها، وذلك بهدف تمكين التجار والأعمال، ممّن اختاروا دبي كواجهة المفضّلة لاستثماراتهم، من زيادة حجم تجارتهم وإيراداتهم، مع العلم بأنه سيتمّ تقديم هذا الدليل للمشاركين والعارضين في إكسبو 2020 دبي.

كما قامت جمارك دبي بإطلاق وتطوير قناة إكسبو 2020 الجمركية الذكية، وذلك بهدف المساعدة في تخليص الشحنات القادمة إلى المعرض خلال زمن قياسي، حيث تعمل فرق جمارك دبي على مدار الساعة بمساعدة أنظمة جمركية متطورة، بما في ذلك مركز المخاطر والإفصاح المبكر الذكي وقناة الأعمال المتكاملة ومنظومة التدقيق الذكي والممرّ الافتراضي والمشغل الاقتصادي المعتمد، وغيرها من المبادرات الخلاقة التي تقوم بها.

للمزيد من المعلومات حول هذا الدليل الجديد، يُرجى التواصل مع [شيماء حسيني](#) أو [ريشما شارما](#) أو جهة الاتصال المعتادة في ديلويت.

جمارك دبي تنشر إعلاناً جمركياً بشأن حركة البضائع عبر التجارة الإلكترونية بين الشركات

أصدرت جمارك دبي [الإعلان الجمركي](#) رقم (2021/13) بشأن استيراد البضائع بين الشركات عبر قنوات التجارة الإلكترونية، وهو موجّه إلى الشركات التجارية، بما في ذلك شركات المناطق الحرة والمستودعات الجمركية، وسيدخل حيز التنفيذ في 14 نوفمبر 2021.

وعليه، فإنه يجوز للمناطق الحرة والمستودعات الجمركية المشاركة في أنشطة التجارة الإلكترونية التسجيل في نظام تسجيل العملاء في جمارك دبي والاستفادة من المزايا المنصوص عليها في الإعلان الجمركي المذكور.

التفاصيل

- على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط التجارة الإلكترونية التسجيل في نظام تسجيل العملاء لدى جمارك دبي دون الحاجة لإضافة نشاط "التجارة الإلكترونية" في الرخصة التجارية.
- يُسمح لشركات الخدمات اللوجستية بتخليص البضائع بالنيابة عن الشركات المتعاقدة معها، شرط تسجيل وإضافة العملاء في نظام تسجيل العملاء لدى جمارك دبي.
- يجب أن يتمّ استيراد/تصدير البضائع لأغراض التجارة الإلكترونية من خلال إنجاز البيان الجمركي عبر بوابة دبي التجارية حسب الإجراءات المتّبعة.
- تُعفى البيانات الجمركية للبضائع التي لا تزيد قيمتها عن (30,000) درهم إماراتي من رسوم الخدمات الجمركية ذات الصلة.
- يتعيّن على الشركات الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة لاستيراد البضائع المقيدة أو السلع الخاضعة لإجراءات خاصة.
- تُقبّل البيانات والفواتير الإلكترونية للشركات عند التخليص الجمركي، على أن يتمّ الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بها وتقديمها إلى جمارك دبي عند الطلب.

ديلويت تطلق التطبيق الذكي لـ "الضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي"

التطبيق الذكي الجديد لـ "الضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي" يقدم معلومات إرشادية متخصصة باللغتين العربية والإنجليزية

لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تشهد تطورات مستمرة على صعيد الضريبة، لا سيما بعد قيام سلطنة عُمان مؤخراً بالإعلان عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 16 أبريل 2021. وكانت أربع من أصل الدول الخليجية الستة قد طبقت ضريبة القيمة المضافة خلال السنوات الأربعة الأولى منذ الالتزام الذي تم بين الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستجابةً منها لحاجة الأسواق الخليجية المتزايدة إلى المزيد من المعلومات حول الضريبة غير المباشرة، أطلقت ديلويت تطبيقاً جديداً لـ "الضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي" (GCC Indirect Tax)، وهو عبارة عن نسخة متطورة من التطبيق الذكي السابق تحت عنوان "دليل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي". فبالإضافة إلى وفرة المواد في التطبيق الحالي، تهدف النسخة الجديدة إلى تزويد مستخدم التطبيق بقاعدة بيانات وتحديثات مستمرة عن أهم معلومات الضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى تضمين النسخة الجديدة مجموعة من المواضيع المتنوعة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة والجمارك والتجارة العالمية والضريبة الانتقائية وتكنولوجيا الضرائب.

وبمناسبة إطلاق التطبيق الجديد، قال مارك جانكن، الشريك المسؤول لشؤون الضريبة غير المباشرة في ديلويت الشرق الأوسط: "إنّ تطبيق ضريبة القيمة المضافة لا يعكس سوى جانباً واحداً من المشهد الأوسع للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ فخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، شهدنا تطورات كبيرة في المشهد الضريبي، سواء على صعيد توسيع نطاق الضريبة الانتقائية على منتجات إضافية في كلّ من المملكة العربية السعودية ("المملكة") والإمارات العربية المتحدة ("الدولة")، أو تطبيق ضريبة التصرفات العقارية في المملكة، أو إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة الانتقائية في سلطنة عُمان التي قامت مؤخراً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن جهة ثانية، شهدنا زيادة ملحوظة في أنشطة التدقيق التي تمارسها مختلف الهيئات الضريبية، بالإضافة إلى زيادة عدد الأدلة الإرشادية الصادرة بشأن قطاعات أو مسائل معينة".

وختم جانكن كلامه بالقول: "لا شكّ في أنّ التطورات الحاصلة تقتضي من جميع الأعمال أن تقوم بتبني نهج استباقي بهدف إدارة الضريبة غير المباشرة بشكل فعال. وفي هذا المجال، ثمة العديد من الإجراءات التي يمكن للأعمال اتخاذها لضمان جاهزيتها للتكيف والتأقلم بسهولة مع التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة على صعيد توسيع نطاق تطبيق الضريبة. ومن بين هذه الإجراءات، يتعيّن على الأعمال أن تبقى على اطلاع بأخر المستجدات الصادرة عن الجهات الضريبية في منطقة الخليج، بالإضافة إلى اختيار الخبراء المناسبين الذين يستطيعون مساعدة هذه الأعمال في المرحلة التالية من مسيرتها الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي".

والجدير بالذكر أنّ التطبيق الذكي لـ "الضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي" يتميّز بسهولة تنزيله على أجهزة الهواتف المحمولة من أي مكان، كما أنه يمكّن المستخدم من الحصول على إشعارات فورية بأخر المستجدات في مجال الضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ التطبيق الذكي مُتاح باللغتين العربية والإنجليزية، ويمكن للمستخدمين التواصل مع خبراء الضريبة غير المباشرة في ديلويت، وتلقي الإشعارات الفورية والاطلاع على الإشعارات وأخر المستجدات الصادرة عن الجهات الضريبية وآراء الخبراء والفعاليات والندوات الإلكترونية.

يمكن تنزيل التطبيق الذكي مجاناً من خلال الرابطين التاليين:

- [التطبيق الذكي للضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي – للأجهزة المزوّدة بنظام آي أو إس](#)
- [التطبيق الذكي للضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي – للأجهزة المزوّدة بنظام أندرويد](#)

هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.